النشرة الشهرية للجنة المرأة

NCRI Women's Committee

حزيران – يونيو / ٢٠١٥

النشرة الشهرية للجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

حزيران – يونيو / ٢٠١٥

المقدمة

خلال شهر حزيران - يونيو واجهنا حالات عديدة من الانتهاكات لحقوق المرأة بدءا من تنفيذ أحكام الإعدام بحقهن مرورا بالقمع في الشوارع بشتى الذرائع وانتهاء بمنعهن من الدخول إلى الملاعب الرياضية

بالإضافة إلى ذلك شهد هذا الشهر مشاريع جديدة، على الأخص مشروع الفصل الجنسي في وسائل الإعلام الحكومية. ما جاء دليلا على تزايد القيود والمضايقات والتمييز أكثر فأكثر ضد المرأة الإيرانية والتي كان لها اهتماما كبيرا في لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية حيث قامت بصدور موقفها الرسمي تجاه هذه الإجراءات القمعية.

وبالإضافة إلى هذه التطورات، الموقف الرسمي للمقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة السيد أحمد شهيد قد أظهر صورة أكثر وضوحا من الضمائر الحية التي تحتج على انتهاكات الحقوق الأساسية للمرأة في إيران.

وفي سياق متصل شهد الشهر الماضي ظاهرة كارثية متزايدة من نوم النساء بلا مأوى في الشوارع حيث اضطرت وسائل الإعلام الحكومية لتغطية هذه المسألة. وهن نساء متشردات يواجهن دوما أكثر اعتقالات وأكثر انتهاكات فظيعة من قبل قوات الأمن.

الانتهاكات المنهجية للحق في العيش
الحكم بالإعدام والمحكومين عليهم بالإعدام.

<u>حكم الإعدام</u>

كان تنفيذ الأحكام بالإعدام يستمر في الشهر الماضي كما هو الحال خلال رئاسة روحاني

تفيد التقارير إن نظام الملالي أعدم يوم السبت ٣٠ أيار – مايو سجينتين شنقا في سجن قرجك بقضاء ورامين بالقرب من طهران. طبقا لبعض التقارير تم إعدامهما في سجن قزل حصار بمدينة كرج. وكانت واحدة من المعدومتين امرأة تدعى فاطمة مهرباني ٣٩ عاما ولها ولدان . وكانت هذه السجينة تقبع في السجن لما يقارب ٥ أعوام. أعدمت فاطمة بعد أن تم نقلها من الجناح الخاص للنساء في سجن قرجك إلى زنزانة انفرادية لهذا السجن. (لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – ٢٠١٥/ ٣١/ أيار – مايو)

وفي هذا السياق امرأة تبلغ من العمر ٣٢ عاما والتي كانت قد أدينت سابقا بالإعدام بتهمة قتل زوجتها، تم تنفيذ الحكم بحقها في بضعة الأيام الأولى من الشهر الماضي. ولا توجد أية معلومات لحد الآن عن هوية هذه

المرأة أو المكان الذي تم تنفيذ الحكم فيه بحقها .(لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – ٢٠١٥/ ٩ / حزيران – يونيو)

التصرفات اللا إنسانية والعقوبات القاسية
البتر والجلد والتعذيب والإذلال

حكم في الشهر الماضي على السيدة معصومة ضياء وهي ناشطة منتسبة إلى مجموعة حلقة العرفان التصوفية لمدة سنة واحدة بالسجن و٧٤جلدة. من الجدير بالذكر أن السيدة ضياء كانت قبل ذلك قد أدينت لسنة واحدة بالسجن في عام ٢٠٠٦ والتهمة التي أثيرت آنذاك ضدها كانت المشاركة في مسيرة سلمية عقدت في ١٢ حزيران – يونيو عام ٢٠٠٦ احتجاجا على القوانين التي تميزت ضد المرأة.
(لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – ٢٠١٥/ ١٣/ حزيران – يونيو).

الاعتقالات التعسفية

الاعتقالات الاجتماعية

استمرت الاعتقالات في شهر حزيران – يونيو وكانت الناشطات ومحامي السجناء من الأهداف الرئيسية لهذه الاعتقالات. في هذا الصدد يمكن الإشارة الى اعتقال محام في قضية أتينا فرقداني.
اعتقل محمد مقيمي وهو محام في مجال حقوق الإنسان ومحامي الدفاع عن حالة أتينا فرقداني خلال لقائه مع موكلته في سجن إيفين بطهران ومن ثم تم نقله إلى سجن رجائي شهر في مدينة كرج غرب طهران.

السجن

في كثير من الحالات، النساء السجينات يحتجزن في السجون التي تفتقر إلى أبسط حقوق للحياة .والدكتاتورية الحاكمة في إيران تفرض ظروف مروعة جدا على النساء السجينات في السجون والغياهب، حيث الحل الوحيد لهؤلاء النساء للتعبير عن معارضتهن لمثل هذه الظروف هو أضرابهن عن الطعام. كما الظروف القاسية التي عاشتها ولا تزال السجينات جذبت انتباه الكثير من الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان في الشهر الماضي وأثارت احتجاجات مختلفة في جميع أنحاء العالم.

في نموذج احتج عشرة من الحائزين على جوائز نوبل على الحكم الصادر على الناشط المدني نرجس محمدي لكون هذا الحكم "غيرعادل" مطالبون بالأفراج عنها فورا ودون قيد أو شرط. الجدير بالذكر اعتقل نرجس محمدي وهي ناشطة بارزة في مجال حقوق الأنسان في ٢١ نيسان - أبريل في منزل والدها في مدينة إيرانية بشمال غرب مدينة زنجان. (موقع الـ"دويتشة فيلة"الألماني – ٢٧/٢٠١٥/ أيار- مايو)

وفي هذ السياق أحمد شهيد وهوالخبير المستقل في الأمم المتحدة والذي عينه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للإشراف على ظروف حقوق الإنسان في إيران أعلن عن مخاوفه الجادة إزاء الاعتقالات الاعتباطية وغير القانونية واعتقال الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وملاحقتهم في إيران. وقال إنه إسكات الصحفيين والناشطين يضعف حماية حقوق الإنسان في إيران كما أعلن هذا الخبير أيضا عن قلقه تجاه اعتقال نرجس محمدي وأتينا فرقداني بكونهما ناشطتين في مجال حقوق الإنسان قائلا: "إسكات النداءات المعارضة أمر غير مقبول".
(مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة – ٥/٢٠١٥/ حزيران – يونيو)

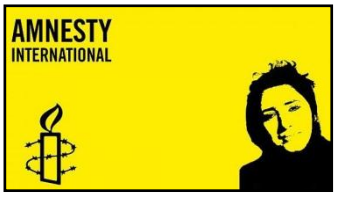

و من جانبه كتب المركز الالكتروني لوكالة الـ" فوكس نيوز" للأنباء في هذا الصدد: "فنانة إيرانية يحكم عليها بالسجن لمدة ١٢ سنة بسبب رسومها الكاريكاتورية التي تسخر البرلمان الإيراني" وقال أحد أفراد أسرة أتينا :" آمل أن حالة أتينا تأتي بمثابة جرس إنذار للمجتمع الدولي لكي يضع قضية حقوق الإنسان في إيران على رأس جدول أعماله في مفاوضاته مع السلطات الإيرانية". قد تلقت أسرة أتينا تهديدات وأعلن مصدر"إن هكذا تهديدات هي طريقة أخرى لوضع الضغط على أتينا والتأكد من عدم إجراء أي حديث مع وسائل الإعلام لا من جانبه ولا من إي شخص من أفراد أسرتها. وأصدر منظمة العفو الدولي حول الظروف اللا انسانية التي تعيشها هذه الناشطة المدنية في مجال حقوق الإنسان وأكد:" رغم أن حكم عليها بالسجن لمده ١٢ عاما و٩ أشهر ولكن وحتى وفقا للقوانين الإيرانية يجب أن لا يحكم عليها إلا لمدة ٧ سنوات و٦ أشهر لذلك يعتبر هذ الحكم ظلما وإساءة إلى القانون وانتهاك حقوق أتينا في مجالي حرية التعبير وتشكيل التجمعات.
وبجانبها قالت حسيبة حاج سحراوي وهي نائبة مدير منظمة العفو الدولية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:" ان نفس الحكم الذي صدر على أتينا لرسوم كاريكاتورية لها هو في حد ذاته صورة كاريكاتورية إجمالية للعدالة لأنه يجب ألا يكون أحد في السجن بسبب أعماله الفنية أو أنشطته السلمية." (منظمة العفو الدولي – ٣/ ٢٠١٥/حزيران – يونيو).

ظروف السجن

مجرد وصف الظروف التي تعيشها السجينات يصور صورة واضحة عن الظروف داخل السجون الرهيبة والسرية لنظام الملالي الحاكم في إيران.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى حالة أتينا دائمي التي تدهورت حالتها الصحية في السجن في الشهر الماضي.

أتينا البالغة من العمر ٢٧ عاما وهي الناشطة في مجال حقوق الأطفال أصيبت بنزيف شديد في المعدة انتقلت إلى المستشفى بسجن إيفين ولكن بمجرد وصل مصل بها تم إعادتها على الفور بجناح خاص للنساء بسجن إيفين.

وفي نموذج آخردخلت بسمة الجبوري وهي سجينة تحمل جنسية عراقية في غيبوبة نتيجة ليومها ٥٢ من إضرابها عن الطعام في سجن قرجك ورامين والتي أدت الى تدهور حالتها الصحية إلى حد أن اضطرت سلطات السجن لنقلها إلى مستشفى محلى ولكن بمجرد أن يستعيد وعيها تم إعادتها على الفور إلى سجن قرجك سيئة السمعة.

الحكم بالسجن

وهكذا مينو مرتاضي لنگرودي وهي من أمهات منتدى السلام وعضوة في مجلس النشطاء الوطنيين والدينيين قد حكم عليها بالسجن لمدة ست سنوات وفرض حظر لمدة سنتين على أنشطها السياسية والمدنية. يتعلق خمس سنوات من حكمها بتهمة "التجمع والتواطؤ لإنشاء مجلس النشطاء الوطنيين والسياسيين والدينيين وسنة واحدة بـ" الدعاية ضد النظام وتشويه سمعة سلطات النظام".

انتهاكات الحقوق الأساسية

"نساء حوامل ينمن في الشوارع"
"عدد نساء ينمن في الكراتين في تزايد"
" إدارة الإذاعة والتلفيزيون للنظام الإيراني تدخل خطة الفصل بين الجنسين حيز التنفيذ"
"والطلاق بين متزوجين تتراوح أعمارهم بين 10إلى ١٤"!
كل ما أعلاه هو عناوين أنباء مروعة شملت النساء ونظرا للشموليتها حتى هي تصدرت عناوين الأنباء لوسائل الإعلام الحكومية على سبيل المثال أصدر موقع الـ"آريا نيوز" للأنباء الحكومي تقريرا عن ظروف رهيبة تعيشها النساء في إيران. التقرير يشيرإلى وجود ١٥٠٠٠ امرأة بلا مأوى في إيران وعدد النساء الحوامل المتشردات والذي قد آخذ في الارتفاع. حيث اضطرت رئيس لجنة المجالس الاجتماعية لمجلس بلدية طهران للاعتراف بهذه الظاهرة المأساوية وقالت: " إن عدد

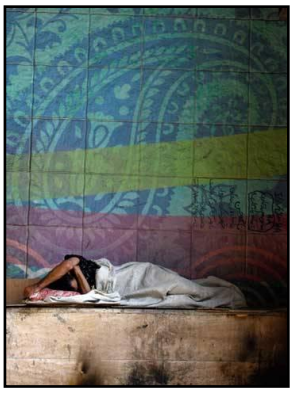

النساء الحوامل والأطفال الذين يتخذون من الكراتين مبيتا لهم شرعت تزداد في العاصمة طهران.".(موقع "آريا نيوز" – ٣٠/٢٠١٥ / أيار – مايو)
ومن جانبها اعترفت إحدى المسؤولات في النظام تدعى "شهيندخت مولاوردي" وهي مساعدة الملا روحاني في شؤون النساء والعائلة بأن النساء يشكلن ثلث من ينامون في الكراتين. ومن أجل التقليل من الأبعاد الهائلة لهذه الكارثة أعلنت هذه المسؤولة عدد من ينامون في الكراتين ١٥ ألف شخص ٥ آلاف منهم نساء متشردات.
وأذعنت بأن ظاهرة النساء اللاتي ينمن في الكراتين شهدت زيادة أسرع حيث أن النساء يشكلن ٥آلاف ممن ينامون في الكراتين في طهران.
في حين سبق أن أعلن أن عدد النساء اللاتي ينمن في الكراتين بطهران يبلغ ثلاثة آلاف شخص. (موقع الـ"تابناك" الحكومي – ٦/٢٠١٥/ حزيران – يونيو)

هذا واعترف الأمين العام لمجلس الضمان الاجتماعي الحكومي فرشيد يزداني بظاهرة مأساوية أخرى وقال:"هناك إحصاءات مقلقة تتعلق بزواج الأطفال دون السن القانوني وإحصاءات تتعلق بحوالي ٢٥٠٠٠ فتاة مطلقة تتراوح أعمارهن بين ١٠ إلى ١٤ عاما". وأضاف " ٢٥%من أطفالنا لا يذهبون إلى المدارس وهذه المسألة ستسطر مستقبل مقلق للبلد. (وكالة "الجمهورية الإسلامية الحكومية – ٢٢/ ٢٠١٥/ حزيران – يونيو)

وأفادت وكالة الـ"إيلنا " للأنباء الحكومية إن إدارة الإذاعة والتلفيزيون للنظام الإيراني انطلقت تطبيق خطة الفصل بين الجنسين في هذا الجهاز الحكومي حيث أبلغت المصادر الحكومية تعميما إلى مدراء القنوات الإذاعية ، يقضي بانطلاق تنفيذ خطة الفصل بين الجنسين. وبعد صدور هذا التعميم قامت كل من الإذاعات الحكومية تحت عناوين "الرياضة و"الاقتصاد" و"الشباب" بتطبيق الفصل بين الموظفين والموظفات في هذه القطاعات وانطلاقا مع تطبيق هذه الخطة، خلت كل غرف عمل كان يديرها الرجال من الموظفات والسكرتيرات. (وكالة الـ"ايلنا" للأنباء الحكومية – ٢١/٢٠١٥/حزيران – يونيو)

احتجاجات النساء

الاحتجاج ضد الظلم ومعارضة الاعتقالات ضد المرأة كانت الموضوع الرئيسي للتجمعات التي تم تنظيمها خلال الشهر الماضي.
وإحدى الجمعيات الرئيسية التي قامت بتنظيم هذه الاحتجاجات كانت جمعية الممرضات الإيرانيات اللواتي يواجهن أفظع انتهاكات حقوق الإنسان بحقهن. وبحسب تقريرأصدرتها منظمة «بيت الممرضين» الحكومية أن خلال الأسابيع الماضية أقامت الممرضات تجمعات مختلفة احتجاجا على ما يقوم به نظام

الملالي من نهب وابتزاز رواتبهن وعدم تنفيذ مشروع القرارالمسمى بـ "تعرفة خدمات الممرضين" الذي تم التصويت عليه منذ 8 سنوات. أكثر من ٨٧ بالمائة من الممرضات لا يرضين من أوضاعهن المهنية حيث انخفضت رواتب الممرضات إلى تحت خط الفقر حيث رواتبهن الضئيلة لا تسدد نفقات المعيشة لهن مما يجعلهن يحتجن على سياسة اتخذتها وزارة الصحة للنظام الإيراني والمؤسسات التابعة لها وهي سياسة التمييز الظالمة المتزايدة بين الأجور التي يتقاضاها الأطباء والممرضات.

وفي تحرك احتجاجية شاركت مجموعة من المحامين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في اعتصام نظموها أمام مبنى نقابة المحامين في طهران وطالبوا بالإفراج عن أتينا فرقداني. وفقا لشهود عيان قامت مجموعة من عائلات السجناء السياسيين أيضا بمشاركة في هذا التجمع احتجاجا على الأحكام الصادرة ضد ذويهم. كما التحقت عائلة أتينا دائمي وأميد علي شناس بهذا التجمع حاملتا الصور والشعارات للمطالبة بالإفراج عن ذويهما المسجونين. (لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – ٢٠١٥/ ٢/ حزيران – يونيو)

وفي سياق متصل شهد الشهر الماضي تحرك المعلمات في مدينة إصفهان في يوم ١٧ حزيران – يونيو والذي قامت بها المعلمات لمطالبة المسؤلين بإلقاء التمييز وارتفاع رواتبهن حسب ارتفاع نسبة التضخم حاليا في إيران، والتعليم المجاني. كانت المعلمات يرددن هتافات مثل: "يا مدعي العدالة أخجل" و"العيش الكريم، حقنا الأكيد" و"المعلمة تموت ولكنه لا تقبل الذل" "خط الفقر هو ٣٠ مليون ريال. وأجر المعلم هو ١٠ مليون ريال" (لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – ٢٠١٥/ ١٩/ حزيران – يونيو)

النساء والملاعب الرياضية

في شهر حزيران – يونيو تناولت الكثير من وسائل الإعلام أخبار حول حظر دخول النساء إلى الملاعب الرياضية والتي كانت أبلغ تعبير لمدى قمع واضطهاد يرفضه نظام الملالي على النساء الأيرانيات. وشاهد العالم أنه لم تكن رد حكومة الملا روحاني إلى النساء اللواتي يرغبن في دخول الملعب إلا الاعتقال والضرب من قبل قوات الأمن. في الحقيقة حظر حضور النساء في الملاعب وباقي المضايقات المفروضة بحق النساء من قبل هذا النظام المقارع للنساء، تعد جزءا من إستراتيجيته لتحقير وتقييد النساء باعتبارهن شريحة في المجتمع الإيراني تحتج على النظام أكثر من غيرها.

أجريت يوم الجمعة ١٩ حزيران/ يونيو الجاري مباراة لكرة الطائرة بين المنتخب الإيراني لكرة الطائرة مع نظيره الأمريكي ولكن بعدما انتشرت وحدة من الخيالة التابعة لقوى الأمن الداخلي أمام الملعب منعت النساء والفتيات من دخول الملعب.

يوم قبل إجراء المباراة نشرت وكالة الـ" إيرنا" للأنباء التابعة لحكومة روحاني بيانا أصدرته مجموعة البلطجيين المسماة بأنصار حزب الله حيث أطلقت فيه شتائم رذيلة بحق النساء مطالبة من الأمة الجاهزة في المشهد دوما بالتجمع أمام ملعب" آزادي" الرياضي يوم مباراة كرة الطائرة بين المنتخبين الإيراني والأمريكي كما جاء في هذه دعوة أصدرها أنصار حزب الله "ننتظر حضور دام لأمة حزب الله يوم ١٩حزيران/ يونيو ٢٠١٥ في ملعب آزادي للتصدي والمواجهة لحضور النساء..."

وخلال هذا التجييش طلعت مراجع حكومية إلى دائرة الضوء كالمعتاد. وقال الملا مكارم شيرازي: "في الوقت الذي نحتاج فيه إلى الوحدة والاتحاد ليس من الضرورة أن تحضر النساء الملاعب مما يثير خلافات بين المواطنين والحكومة وقوى الأمن الداخلي"

انتقدالملا محمودي كلبايكاني الجهود المختلفة للسماح للنساء حضور الملاعب الرياضية وقال: " اختلاط بين الرجال والنساء في الملاعب الرياضية بالتأكيد يسبب العديد من المشاكل وأي فرد أو مسؤول يوفر هذه الأسباب ليكون مسؤولا عن العواقب الناتجة عنها(وكالة الـ"مهر" للأنباء الحكومية – ١١/٢٠١٥/حزيران – يونيو)

بعد إعلان المراجع عن مخاوفها التقى الحرسي أشتري قائد قوى الأمن الداخلي بالمراجع في مدينة قم حيث طمأنهم بأن الاحتفاظ بالقيم يعد واجبا ذاتيا للشرطة قائلا:" علينا أن نعمل على أساس القانون في هذا الشأن بعض الناس قد يشكو، ولكن الشرطة هي المسؤولة عن إنفاذ سيادة القانون.

(موقع الـ"انتخاب" الحكومي – ١٣/ ٢٠١٥/ حزيران – يونيو)